

Distr.: General
23 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٥٢ من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

النازحون نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧
وأعمال القتال التالية

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ٧٣/٦٦ إلى الأمين العام أن يقدم إليها، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

ويشير هذا التقرير إلى المراسلات التي جرت بين الأمين العام والممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة بشأن الإجراءات التي اتخذتها حكومة إسرائيل تنفيذاً لأحكام ذلك القرار ذات الصلة. وهو يعرض أيضاً المعلومات التي أتاحتها المفوض العام للأونروا للأمين العام عن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



١ - يُقدّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ٥ من قرارها ٧٣/٦٦، المعنون "النازحون نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية".

٢ - وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢، وجه الأمين العام مذكرات شفوية إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء، بمن فيهم الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، وأبلغهم فيها بأنه لكي يضطلع بمسؤوليات الإبلاغ المسندة إليه في القرارات المشار إليها في القرار ٧٣/٦٦، يرجو ممتنا أن يبلغه الممثل الدائم بحلول ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ بأي خطوات تكون حكومته قد اتخذتها، أو تعتزم اتخاذها، تنفيذاً للأحكام ذات الصلة من تلك القرارات.

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، ردت البعثة الدائمة لإسرائيل على النحو التالي:

تهدي البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتشرف بأن تشير إلى مذكرته المؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢، بشأن القرارين ٧٢/٦٦ و ٧٥/٦٦ اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

لقد صوتت إسرائيل ضد هذين القرارين، مثلما فعلت لدى اتخاذ الجمعية العامة لقرارات مماثلة في الماضي، بسبب الطبيعة المسيّسة والمتحيزة التي اتسمت بها هذه القرارات. وتود البعثة الدائمة لإسرائيل أن تكرر تأكيد تأييدها للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا، وأن تعرض من جديد الاعتبارات التي تسترشد بها في هذه الممارسة التصويتية.

وقد بذلت إسرائيل جهوداً كبيرة، حتى في مواجهة التحديات الأمنية المستمرة، لتحسين الأحوال المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية. وشملت الأنشطة المتصلة بذلك تخفيف القيود في نظام دخول السلع المدنية إلى غزة، والموافقة على عدد كبير من مشاريع الأونروا، وتيسير المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأونروا للسكان الفلسطينيين.

وفي عام ٢٠١١، وافقت إسرائيل على ٧٦ مشروعاً للأونروا في غزة، ووافق على ١٦ مشروعاً إضافياً في آذار/مارس ٢٠١٢، ليصل مجموع المشاريع الموافق عليها حتى الآن إلى ٩٢ مشروعاً. بيد أن الأونروا لم تبدأ العمل إلا في ٤٦ فقط من هذه المشاريع، وأنجزت منها ١٠ مشاريع على الأقل. وفيما يتعلق

بالمشاريع الموافق عليها للتشييد في غزة، فإن الوكالة لم تمض إلى التنفيذ، لأسباب تخصها، إلا في نصفها تقريبا. وعلى الرغم من أن الأونروا لديها قدر هائل من المشاريع التي لم تنفذ بعد، فإن إسرائيل بصدد الموافقة على مشاريع إضافية بناء على طلب المنظمة.

وعلى الرغم من استمرار الهجمات الإرهابية من جانب حماس خلال عام ٢٠١١، اتخذت حكومة إسرائيل خطوات إضافية لتخفيف قيود السياسات التي تنظم دخول الأشخاص والسلع إلى قطاع غزة وخروجهم منه. وقد حدثت زيادة ملموسة في تصدير السلع، بما فيها الفراولة (٤٣٦ طنا)، والزهور (أكثر من ١٨ مليوناً) ومنتجات الأنسجة، والأساس. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، سمحت إسرائيل أيضا ببعض الصادرات من غزة إلى الضفة الغربية. وسمح لما مجموعه ٣٥٦ ١٨ من المرضى والأفراد المرافقين لهم بالخروج من قطاع غزة للحصول على الرعاية الطبية، بزيادة نسبتها ٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠. وفي الفترة الراهنة، يوافق على ٩٣ في المائة من جميع طلبات الحصول على تصاريح الرعاية الطبية.

وفي عام ٢٠١١، عبرت إلى داخل قطاع غزة ٨٧٥ ٥٣ شاحنة، بزيادة نسبتها ٣٦ في المائة عن عام ٢٠١٠. وكانت ٢ ٦٧٠ شاحنة من هذه الشاحنات تابعة للأونروا. ومن المهم التنبيه إلى أن طاقة معبر كيريم شالوم تتجاوز الاحتياجات الراهنة. ولا يستخدم هذا المعبر استخداما كاملا من جانب المجتمع الدولي. وتدعو إسرائيل الأونروا إلى الاستفادة بقدر إضافي من طاقة هذا المعبر وأن تزيد مقادير حمولات شاحناتها الداخلة إلى غزة.

وفي ضوء ما سبق، هناك دلائل مشجعة على حدوث انتعاش اقتصادي ممتاز في غزة. فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي في غزة في عام ٢٠١١ بنسبة ٢٧ في المائة، وهو ما يمثل تحسنا كبيرا عن نسبة النمو خلال عام ٢٠١٠، التي بلغت ١٥ في المائة. وزاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٣ في المائة وانخفضت البطالة بنسبة ٧ في المائة.

وعلى مدار السنة الماضية، أذنت حكومة إسرائيل باتخاذ خطوات كبيرة لتخفيف القيود المتصلة بالأمن في الضفة الغربية. وقد أزيلت حواجز الطرق من جميع أنحاء يهودا والسامرة. وتتوافر حرية الحركة للفلسطينيين بين جميع المدن الكبرى في يهودا والسامرة، من جنين في الشمال إلى الخليل في الجنوب. ويبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية لعام ٢٠١١، ٦ في المائة، بينما زادت المشاركة في

القوة العاملة بنسبة ١٠ في المائة. واستمر هذا الاتجاه الإيجابي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢. وزاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٦ في المائة بالمقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١١.

وعلى الرغم مما سبق، لا تزال المنظمات الإرهابية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس تنشط في التخطيط لشن هجمات إرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين وفي الإعداد لها وتنفيذها.

وخلال عام ٢٠١١، انبعث من الضفة الغربية وغزة، أو ارتكب فيهما، ٩٨٨ هجوما إرهابيا، نتج عنها مصرع ٢١ إسرائيليا.

وشهد النصف الأول من عام ٢٠١١ تصاعدا مزعجا في طبيعة النشاط الإرهابي ضد الأهداف الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس. فخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١١، انطلق من الضفة الغربية أو ارتكب فيها ٢٧٨ هجوما إرهابيا، أسفرت عن مصرع ١١ مواطنا إسرائيليا. وشملت هذه الهجمات حادث القتل الوحشي لأسرة فوغل في آذار/مارس ٢٠١١، الذي اغتيل فيه خمسة من أفراد الأسرة (الأب والأم وثلاثة أبناء، أحدهم عمره ١١ سنة والآخر أربع سنوات والثالث رضيع عمره ثلاثة أشهر) أثناء نومهم بأيدي اثنين من الإرهابيين اقتحما منزلهم.

ولا يزال الإطلاق المتواصل للصواريخ يعرض للخطر السكان المدنيين الإسرائيليين. ففي عام ٢٠١١، أُطلق من غزة ٦٨٠ من الصواريخ وقذائف الهاون والمقذوفات الأخرى. وشملت هذه الأفعال الإرهابية المروعة هجوما وقع في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١ أطلقت فيه حماس قذيفة مضادة للدبابات من طراز كورنيت من غزة على حافلة مدرسية صفراء فقتلت مراهقا إسرائيليا.

وعلى الرغم من أن إسرائيل تؤيد الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا، فإن القلق ما زال يساورها إزاء الدافع السياسي وراء القرارات الآنفة الذكر، ويزعجها أن هذه القرارات تعرض صورة متحيزة لا تعكس الواقع القائم على الأرض.

ومما يبعث على القلق بقدر بالغ في هذا الصدد التصريحات العلنية التي يدلي بها مسؤولون في الأونروا، وتحمل رسائل يتجلى فيها بقوة الطابع السياسي المتحيز. فعلى سبيل المثال، نشر أحد كبار مسؤولي الأونروا الملاحظة التالية على تويتر في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٢: "لقد حرمت المجموعة الرباعية الفلسطينية من الحق في أن يستخدموا حتى العنف المشروع، فلا بد لنا إذن من أن نمكّنهم من جميع الوسائل غير

العنيفة للتغيير“^(١). ويجب على الأونروا، بوصفها هيئة مهنية إنسانية، أن تحرص على تجنب الإشارة إلى الأمور التي لها طابع سياسي، وبخاصة الإشارات التي تشجع على العنف.

وتؤيد إسرائيل إجراء توحيد للقرارات المتعلقة بالأونروا، على نحو يزيل منها جميع العبارات السياسية الدخيلة. وعلاوة على ذلك، تحت إسرائيل الأمين العام والأونروا على النظر، مع الأطراف المعنية، في السبل التي يمكن أن تحسّن بها الأمم المتحدة أسلوب تعزيزها لرفاه الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، تؤيد إسرائيل بقوة أن تُطبّق في السياق الفلسطيني المبادئ الموحدة التي تسترشد بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تكون ولاية الأونروا متسقة مع السياسة الموحدة للأمم المتحدة بشأن اللاجئين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشمل ولاية الأونروا الترويج الفعلي، في السياق الفلسطيني، لأهداف الأمم المتحدة المطبقة على نطاق واسع بشأن إعادة توطين اللاجئين وإدماجهم محليا.

وخلافا لفئات اللاجئين الأخرى، التي لا تعالج الأونروا شؤونها، والتي ما إن تُحلّ مشاكلها، تتناقص أحجامها وتعود إلى الحياة المدنية العادية، فإن فئة اللاجئين الفلسطينيين قد تزايدت بمعدل بالغ التسارع، من ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ في عام ١٩٤٩ إلى ٤,٢ ملايين لاجئ في عام ٢٠٠٥ ثم إلى ٤,٩ ملايين لاجئ في عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن تصل إلى ٦,٢ ملايين لاجئ في عام ٢٠٢٠. ونتيجة لأن القرارات ذات طبيعة سياسية، فإن الأونروا كمنظمة لا تطمح إلى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين ولا إلى إنعاش حالتهم، بل تعمل على إدامة وضعهم ذاك فحسب. ولا يزال هؤلاء اللاجئين، في جيلهم الرابع، يعتمدون على المعونات والأموال الدولية في توفير ما يلزم لصحتهم وتعليمهم وسبل معيشتهم. والطموح الذي يتضح في القرارات إلى إدامة القضية السياسية على حساب الاحتياجات الإنسانية للاجئين، يتجلى على الأرض أيضا، حيث تحجم السلطة الفلسطينية هي نفسها عن الاضطلاع بالمسؤولية عن توفير الخدمات للاجئين حتى في المجالات الخاضعة لكامل سيطرتها، وتصر على أن توفر الأونروا هي وحدها الخدمات اللازمة للاجئين.

(١) وفقا للمشار إليه في رسالة السفير مانور إلى المفوض العام، فيليبو غراندي، المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢.

وتمثل القرارات السنوية التي تتخذها الجمعية العامة بشأن الأونروا وولاية هذه المنظمة انحرافا ذا دوافع سياسية عن السياسة الموحدة للأمم المتحدة بشأن الأمور المتعلقة باللاجئين. وهذا التسييس لمسألة ذات طبيعة إنسانية بحتة ما برح يؤدي إلى تفاقم أحوال اللاجئين الفلسطينيين بالحيلولة دون اعتماد حلول عملية لتوفير احتياجاتهم، مثل التي طبقت بنجاح في حالة فئات كثيرة من اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وتعلق إسرائيل أهمية كبيرة على إجراء تغييرات في تلك القرارات تكفل اتساق ولاية الأونروا مع المبادئ العامة التي تسترشد بها الأمم المتحدة في سياستها بشأن اللاجئين.

٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٩٩/٦٥، حصل الأمين العام من المفوض العام للأونروا على المعلومات المتاحة له بشأن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة. ووفقا لما أُشير إليه في تقارير سابقة بشأن هذا الموضوع، لا تشارك الوكالة في أي ترتيبات لعودة اللاجئين، ولا في أي ترتيبات لعودة النازحين غير المسجلين على أنهم لاجئون. وتستند معلومات الوكالة إلى الطلبات المقدمة من اللاجئين المسجلين العائدين لتحويل سجلات قيدهم لدى الوكالة من الأردن أو الجمهورية العربية السورية أو لبنان إلى المناطق التي عادوا إليها. ولا يتوافر لدى الوكالة بالضرورة العلم بعودة أي لاجئين مسجلين إذا لم يكونوا قد طلبوا تحويل سجلات قيدهم. وفي حدود ما تعلمه الوكالة، فإنه في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، عاد من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا ١٠٦ لاجئين إلى الضفة الغربية و ٤١٩ لاجئا إلى قطاع غزة من أماكن خارج الأرض الفلسطينية المحتلة. وحدير بالملاحظة أن بعض هؤلاء ربما لم ينزحوا عام ١٩٦٧ بل في أعوام سابقة أو لاحقة أو قد يكونون أفرادا من أسرة لاجئ مسجل نازح. ومن ثم، فإنه باحتساب التقديرات الواردة في الفقرة ٤ من التقرير السابق (A/66/222)، يبلغ عدد النازحين المسجلين بصفتهم لاجئين الذين تعلم الوكالة أنهم عادوا إلى الأراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ نحو ١٦٤ ٣٤ نازحا. ولا تستطيع الوكالة تقدير العدد الكلي للنازحين العائدين. فهي لا تحتفظ بسجلات إلا للاجئين المسجلين، بل إن تلك السجلات نفسها، كما ذكر آنفا، وبخاصة ما يتعلق منها بأماكن وجود اللاجئين المسجلين، قد لا تكون كاملة.

٥ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٧٣/٦٦، يحيل الأمين العام إلى تقرير المفوض العام للأونروا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/67/13) وإلى التقارير السابقة للمفوض العام، للاطلاع على الحسابات المتعلقة بالمساعدات المستمرة والجارية التي تقدمها الأونروا إلى النازحين المحتاجين إلى مساعدة مستمرة.